

## خلال كلمة الوفد الكويتي أمام لجنة السلم والأمن الدوليين في جنيف الطريجي: على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم ضمانات بعدم التهديد باستخدامها



الطريجي يلقي كلمة الكويت في اجتماع لجنة الامن والسلم الدوليين ويجانبه مشعل العنزي من الامانة العامة

حث وفد الشعبة البرلمانية الكويتي الاتحاد البرلماني الدولي وجميع برلمانات العالم امس على بذل ما يسهلهم لضمان القضاء التام على الاسلحة النووية في العالم بأسره.

وأضاف عضو مجلس الأمة د.عبدالله الطريجي في كلمة الوفد امام لجنة السلم والأمن الدوليين في إطار أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي «أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب عليها تقديم ضمانات بعدم استخدام هذه الاسلحة او التهديد باستخدامها».

وأشار الطريجي الى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعاته المتتالية منذ عام 1994 بشأن السلم والأمن ونزع السلاح وكذلك قرار الاجتماع رقم 120 الذي عقد في انيس ابايا في 10 ابريل 2009 والخاضع بدور البرلمانات في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وضمان تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما أشار في كلمته الى «الحلقة النقاشية حول الاسلحة النووية (الطريق الى الصفر) التي عقدت أثناء الاجتماع البرلماني الدولي رقم 125 بالعاصمة السويسرية برن في اكتوبر 2011 وقرار مجلس الأمن رقم 1540 لعام 2004 بشأن عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل. وأوضح ان البرلمان الكويتي يدعو جميع الدول الى مضاعفة جهودها في منع ومكافحة تزايد اسلحة الدمار الشامل.

كما ان مجلس الأمة يحث ويقود على تقديم مساندة قوية وفعالة لجميع القرارات والتوصيات المتعلقة بالأمن

العالم اليوم ويعترفون في الوقت ذاته ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي تم إبرامها عام 1968 تعكس دورا مهما وفعالا في الدرع النووية والحد من انتشار السلام النووي إلا ان عدم التقيد بالالتزامات الواردة في المعاهدة يشكل تحديا خطيرا بإمكانية تطبيقها بالكامل.

وأضاف: «ان المسؤولين والمعرفة الفريدة للبرلمانيين تعني انه يمكن ان تلعب دورا رئيسيا في هذه المساعي ومن بين أمور أخرى يمكن مساهمة الحكومة وضمان الامتثال للالتزامات والمسؤوليات بموجب معاهدة عدم الانتشار وإقناع الحكومات بقبول التزامات ووكيات ومسؤوليات جديدة على النحو المطلوب وأوضح ان الدورة الـ 34 لمجلس التعاون الخليجي ترحب بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة 5+1 مع إيران باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم بشأن البرنامج النووي والإقليمي مع التشديد على أهمية التنفيذ الدقيق والكامل للاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولفت الى ان منطقة الشرق الأوسط هي من أكبر المناطق التي تثار فيها النزاعات والحروب وسوف تظل مزرونا متجددا للسلاح النووي بسبب مواصلة إسرائيل تطوير ما تملكه من ترسانة نووية، ما يهدد بقوة ليس فقط السلم والأمن بمنطقة الشرق الأوسط وإنما في العالم أجمع.

وأكد على أن منطقة الشرق الأوسط لن تنعم أبدا بسلا دائم وأمان ما لم يتم التوصل وبمساعدة جيع دول العالم المحبة للسلام الى حل

### منطقة الشرق الأوسط لن تنعم أبدا بسلا دائم وأمان ما لم يتم التوصل وبمساعدة جميع دول العالم إلى حل يحقق الأمن والسلام

والسلم الدوليين التي تم تبنيها مسبقا في مؤتمرات ومجالس الاتحاد البرلماني الدولي.

في الوقت ذاته، أوضح ان برلمان الكويت يشجع كذلك البرلمانات على مراقبة حكوماتها بشكل مكثف الجاد للتطبيق الكامل والجدد للمعاهدات الموقع عليها بشأن حظر انتشار الاسلحة النووية. وأكد الطريجي ضرورة حث البرلمانات الوطنية على ممارسة الضغط على حكوماتها كي تنضم وتوقع على جميع الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية الأخرى الرامية الى ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية. وأضاف النائب: «أن مسؤولياتنا نحن البرلمانيين ممثلي الشعوب لها أهمية قصوى وعلينا دور مهما وحيويا نحو تعزيز الاهتمام بقضايا الأمن والسلم الدوليين حتى تكون ركيزة أساسية في بناء الاستقرار الإقليمي والدولي ما يعتبر تمهيدا أساسيا لانطلاق المشاريع التنموية التي تشهدها شعوبنا ودولنا».

وأكد ان البرلمانيين يدركون ان انتشار الاسلحة النووية والتجارب النووية تشكل واحدة من أخطر التحديات التي تواجه



### الفانم هنا نظيره في إيرلندا ب «العيد الوطني»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في إيرلندا سيان باريت ورئيس مجلس الشيوخ بادي بورك وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

## عبدالصمد: ما إجراءات بيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات؟

تملك حصصا غير مباشرة في الشركة الراغبة في الشراء؟

الشركة حاليا؟ وما قيمة الاراضي التابعة للشركة بصفة الأيجار من املاك الدولة وما مساحتها؟ وهل صحيح ان تلك الاراضي لم تدخل في حساب اصول الشركة عند تقييمها؟ هل تم نشر اعلان رسمي في الصحف المحلية ووسائل الاعلام قبل طرح الشركة في المزاد لضمان دخول أكبر عدد من المستثمرين في المناقصة والحصول على أعلى الاسعار؟

كم عدد المستثمرين الراغبين في شراء الشركة حتى الآن؟ هل صحيح ان فقط شركة واحدة مسجلة كراغبة في الشراء وما العلاقة بين هذه الشركة والشركة الوسيطة المتشركة على البيع؟ هل صحيح ان الشركة الوسيطة المتشركة على البيع

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا الى وزير المالية أنس الصالح جاء فيه: نتمنى إلى علمي ان الهيئة العامة للاستثمار بصدد بيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات والتي تمتلك الدولة نسبة 98٪ منها في مزايده علنية، وبهذا الشأن ارجو إفادتي بما يلي: ما الإجراءات التي تم اتباعها لطرح الشركة للبيع؟ كيف تم تقييم الشركة والأصول التي تملكها تمهيدا لطرحها للبيع؟ وما قيمة الشركة حسب ذلك التقييم؟ وما الاسس والقواعد التي تم اتباعها في تقييم الشركة المذكورة؟

ما قيمة الاصول والودائع التي تملكها الشركة في البنوك حاليا؟ ما قيمة الاراضي والعقارات التي تملكها



عدنان عبدالصمد

## على خلفية قتل المواطنة على يد الخادمة الإثيوبية الجيران: تنفيذ أحكام الإعدام النهائية وإيقاف تراخيص العمالة المخالفة

في القصاص حياة با أولي الألباب لعلمك تتقون.. البقرة (179).

المساج حيث يتم استخدامها لاغراض مشبوهة والى ضرورة التنبيه الى المتسكعين في المناطق التجارية والمجمعات مثل السالمية وحولي والجهراء وسوق شرق وغيرها. كما اشار الى ان جرائم المجمعات التجارية بين فئات الشباب وحيازة السلاح واطلاق الايغرة النارية بحجة الاحتفالات بالاعراس، هذه تتطلب تطبيق القانون وتنفيذ الاحكام، كما تتطلب جهودا مضاعفة لرجال الامن، وفي الختام شد الجيران على اهمية تنفيذ الاحكام وخاصة احكام الاعدام بصورة علنية حتى تتحقق الحكمة في ردع وزجر من تسول له نفسه الاخلال بالامن قال تعالى: (ولكم

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية ان حادثة قتل الخادمة الاثيوبية للمواطنة جاءت لتؤكد اهمية تطوير التشريعات في قانون العقوبات، واهمية تنفيذ احكام الاعدام النهائية الصادرة من الجهات القضائية مع ضرورة المضي قدما بإيقاف تراخيص مكاتب العمالة المخالفة للقانون واللوائح المنظمة لاجب العمالة ومحاسبة تجار الاقمام غير العائدين بقضايا امن المجتمع اللاهثين وراء التكتسب المادي بغض النظر عن هذه الجرائم المروعة للبلاد ولا البحث في اسبابها وعلاجها. ودعا الجيران وزارة الشؤون الى المسارعة بتطبيق القانون ومحاسبة المخالفين، خصوصا العاملين في صالونات التجميل او



د.عبدالرحمن الجيران

## الحوية لإنشاء مستشفى خاص لذوي الإعاقة الذهنية وآخر للإعاقة الحركية

العلاجية والتدريبية والتأهيلية ومدعمة بالخبراء والمتخصصين من ذوي الكفاءة العالية بالتعامل مع كل انواع الاعاقة وان تقوم وزارة الصحة بتأهيل هذه المستشفيات.

وجود متخصصين يجيدون التعامل مع هذه الفئة من الناحية الطبية، الامر الذي يدفع اولياء الامور الى ارسال ابناءهم خارج البلاد، سواء للتشخيص والعلاج او للمتابعة او للدراسة بالنسبة لبعض الحالات القابلة للتعليم من ذوي الاعاقة.

وكذلك تفتقر الدولة الى مستشفيات متخصصة في العناية بمرضى متلازمة الداون، ونظرا للحاجة الماسة لهذا النوع المتخصص من المستشفيات، وحيث ان اغلب اسر مرضى متلازمة الداون من المواطنين اصبحوا يلجأون للمستشفيات الخاصة لمتابعة حالات ابناءهم الصحية، والتي تحتاج لعناية خاصة من اطباء وهيئة ترميضية متدربة ومتخصصة للتعامل مع هذا النوع من الاعاقة. ونص الاقتراح على ما يلي:

انشاء مستشفى خاص لذوي الاعاقة الذهنية وآخر لذوي الاعاقة الحركية وكذلك مستشفى متخصص في علاج مرضى متلازمة الداون، وتكون هذه المستشفيات مضمومة وفق أعلى المعايير العالمية في هذا المجال وتزود بأحدث الاجهزة والتقنيات

قدم النائب د.محمد الحوية اقتراحا برغبة قال في مقدمته: ان رعاية المعاقين تشكل احد اولويات الدولة التي ينبغي من مشروعيها حق ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص متكافئة مع غيرهم في جميع مجالات الحياة بما يحقق لهم احترام الذات والاعتماد على النفس والعيش بكرامة وحرية، واكثر من ذلك فإن مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكل احد اهم المقاييس العالمية التي تقاس بموجبه حضارات الأمم ومستويات تطورها، وتشكل الاعاقة بشكل عام والاعاقة الذهنية والخصية بشكل خاص تحديات كبيرة في العيادات الصحية المتخصصة في علاج ذوي الاعاقات الذهنية والحركية، خاصة ممن يعانون من التوحد والشلل الدماغي بالإضافة الى عدم



د.محمد الحوية

الدستور الذي نص على ذلك وبالتالي لا مهابة من تعديل الدستور بعد موافقة سمو الامير. وفي رد على اسئلة الصحافيين قال الصانع: لم اجد بوابر من الحكومة سواء ايجابية او سلبية في هذا الصدد وهي ملتزمة الصمت وأتمنى ان تبدي رأياها في الامر، مضيفا: سأشرف على طلب لقاء سمو الامير لنسمع رأيه ونصيحته في هذا الجانب، مشددا على أننا سنأخذ برأي سمو الامير وان نقلت الحكومة لنا رأي سموه بشأن عدم الموافقة فلا نملك إلا سحب الطلب او يتم رفضه بسبب قوة القانون.

وفي شأن مختلف، تمنى الصانع من وزير المالية ان ينهض بواجباته فيما يخص سوق الكويت للأوراق المالية مع الاخ وزير التجارة والصناعة، لأن صغار المستثمرين يتكبون خسائر ليست طبيعية، ونأمل ان يوافق على اسباب ذلك سواء ما يتعلق بسلكيات المضاربين او اداء هيئة أسواق المال وصولا لتفصيل الأوضاع السوق بنفسه، والمستمر ان هذا هو اداء البورصة منذ عام 2008.

لا أتكلم من فراغ وأحاول أن يكون العدد كبيرا ولا يكفيني أن يكون العدد ثلث المجلس فقط، حتى نوضح الرسالة ونوصلها الى صاحب القرار سمو الامير بان ممثلي الأمة يطالبون بهذا التعديل. وقال الصانع: هناك صمام امان رسم حسب نص المادة 174 من الدستور اذا كانت هناك خشية ان يفتح تعديلنا بابا آخر من طلبات التعديل لأن هذا الامر مردود عليه في نص المادة بان الوحيد الذي يملك حق التوقيع على التعديل هو سمو الامير باعتباره رئيس الدولة وبالتالي سموه هو صمام الامان، اما ان يوافق على اي تعديل او لا يوافق على اعتبار ان الدستور الكويتي وثيقة بين الحاكم والمحكوم ووجوب موافقة طرفي الوثيقة على التعديل وان وافق سموه مع ممثلي الأمة على تعديل الدستور فما الضير في ذلك ولم لا، وان لم يوافق سموه فنحن نؤكد أننا لسنا ممن يطالب بتعديلات دستورية رغما عن انف اصحاب القرار بل بالعكس نحن مؤمنون تماما بالنظام الدستوري ونستمر لولي الامر وصاحب السمو.. ومتى ما قال سموه ان «التوقيت غير مناسب»، فنسقول كذلك لأننا نحترم الى

في ظل خشية السلطتين من تعديل بسيط على الدستور. وأضاف بقوله: لا يقح في هذا التعديل القول بان ما يستتبعه تعديل قانون الانتخابات، مؤكدا بقوله: نعم لتعديل قانون الانتخابات وما الضير في ذلك، فنحن نؤمن بالصوت الواحد والذوات الخمس؟ مبينا: ان الوضع الجديد سيؤدي لأن يملك كل دائرة 14 نائبا وهذا تعديل بسيط، ويجب ان تكون بنفس جاهلية فريش «صنعوا».

والصانع وخافون منها»، قائلا: نحن من صنعنا هذا الدستور ونحن من نستطيع تعديله، مضيفا: ما المانع في زيادة عدد أعضاء المجلس؟ فعدد السكان زاد ثلاثة أضعاف ما كان عليه لحظة إقرار الدستور، ونحن في الكويت أقل برلمان في عدد الأعضاء على مستوى العالم، وكذلك أقل عدد وزراء في حكومات العالم «وأي عجلة تنمية نتكلم عنها ونحن نخشى تعديل الدستور لزيادة عدد الأعضاء؟».

وطلب الصانع من الحكومة ألا ترتعد فرائضها من هذا التعديل، متسائلا: ما المانع في الا تدلي الحكومة بدلها في هذا الأمر؟ وأكد الصانع ان 18 نائبا وقعوا على هذا التعديل وأنا



يعقوب الصانع

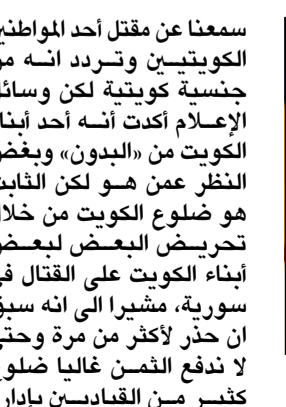
قال أمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع: «أعلم أن الكثيرين يخفون ويتوجسون من مسألة تعديل الدستور على المادة 80 لزيادة أعضاء مجلس الأمة إلى 70 نائبا، وبالتالي زيادة عدد الوزراء»، مشيرا إلى أن خوف هؤلاء نابع من أن هذا التعديل سيفتح باب تعديلات مواد أخرى، مضيفا بقوله: دائما نصطدم بكلمة «الوقت غير مناسب»، متسائلا: «متى يكون الوقت مناسباً».

وبين الصانع بقوله: قد اتفق مع كلمة «الوقت غير مناسب» لو كان هناك اختلاف على مضمون التعديلات كمثليات الإسلاميين سابقا بتعديل المادة 2 من الدستور ومعارضة آخرين لذلك على اعتبار أن هذا ضد دولة المؤسسات ومدنية الدولة وضد المزيد من الحريات، مستندرا: لكن التعديل اليوم يتكلم عن جانب أساسي ومهم وهو دفع عجلة التنمية ونحن نعلم أن كل وزير لديه حقيقتان وزاريتان، واليوم كيف بإمكان 46 نائبا تأمين الحساب لـ 18 لجنة برلمانية؟ إذن اليوم نحن نغاني من قصور الإنجاز الوزاري والنيابي وفي وقت نتشدد فيه بدفع عجلة التنمية، وهذا

## دشتي يدعو لإجراءات لمن يحرض على القتال في سورية

سمعنا عن مقتل أحد المواطنين الكويتيين وتردد انه من جنسية كويتية لكن وسائل الإعلام أكدت أنه أحد أبناء الكويت من «البدون» وبغض النظر عن من هو لكن الثابت هو ضلوع الكويت من خلال تحريض البعض لبعض أبناء الكويت على القتال في سورية، مشيرا الى انه سبق لحدز لأكثر من مرة وحني لا ندفع الزمن غالبا ضلوع كثير من القيايين بإدارة

دشتي ان المملكة العربية السعودية تصدت لأمر القتال في سورية وجرمت هذا الفعل بأحكام تصل لعشرين عاما واليوم نحن نسمع عن سراق عزاء بالكويت ومنه فاضت ارواحهم هناك فحسابهم عند الله عز وجل وللسنا كبشر في معرض محاسبة أي إنسان، لكننا نخشى من تبعات هذا الأمر علينا كمواطنين كويتيين ومجتمع. وبين



د.عبدالحميد دشتي

دعا النائب د.عبدالحميد دشتي الحكومة لاتخاذ إجراءات إزاء من يحرض ويحشد ويجهز للقتال في سورية ويحسب طلاق ولم يستشهد منهم أحد وراح ضحية هذا الحشد بعض أبناء الكويت ممن لا قوا حتفهم بالقتال الدائر في سورية، مشيرا إلى ان هذه الأفعال تهدد أمنه وسلامة البلاد. وقال دشتي في تصريح صحافي يوم أمس «بالأسس